ORGANISATION OF
ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIT

ORGANISATION DE
COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

الأمانة العامة
لمنظمة التعاون
الإسلامي

OIC/CFM-41/2014/ECO/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرارات
الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن
الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{دورة استشراف مجالات التعاون الإسلامي}

جدة – المملكة العربية السعودية
18 – 19 يونيو 2014م

الفهــرس

رقم	الموضوع	الصفحة
أولاً	قرار رقم 41/1- اق بشأن التعاون في مجال التجارة والسياحة والنقل والزراعة والعمل	1
ثانيًا	قرار رقم 41/2- اق بشأن تنمية القطاع الخاص وتنظيم الأعمال الحرة	10
ثالثًا	قرار رقم 41/3- اق بشأن الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية	12
رابعًا	قرار رقم 41/4- اق بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)	16
خامسًا	قرار رقم 41/5- اق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	18
سادسا	ملاحق: قرار المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة بشأن تنمية السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة	25

قرار رقم 41/1- اق

بشأن

التعاون في مجال التجارة والسياحة والنقل والزراعة والعمل

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الحادية والأربعين (دورة: استشراف مجالات التعاون الإسلامي) في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يومي 18 و19 يونيو 2014م (20-21 شعبان 1435هـ)؛

إذ يضع في الحسبان الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع أنشطة زيادة التعاون الإسلامي البيني في المجال الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-اق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس، ليبيا، من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يستذكر أيضًا برنامج العمل العشري الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ولا سيما دعمه، من بين جملة أمور، للتصنيع وتعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والحد من عبء الديون والفقر؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار رقم OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وإذ يؤكد مجددًا أيضًا كافة القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دوراته السابقة، ولا سيما ما يتعلق منها بالبرامج والمشاريع والأنشطة في مجالات التجارة والسياحة والنقل والزراعة والعمل؛

وإذ يؤكد مجددا أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك لاسيما تلك الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013 في اسطنبول، بتركيا.

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ودعم تلك الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يعرب عن تقديره العميق للأمين العام للمنظمة لرؤيته وللجهود التي يبذلها من أجل تعزيز التنسيق والتآزر بين مختلف مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي، ولتأكيدها على الحاجة إلى طرائق للرصد والتقييم للتركيز على نتائج الأنشطة بدل التركيز على عددها.

وإذ يحيط علمًا بالتقارير حول أنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ألا وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) **<u>التجارة البينية الإسلامية:</u>**

إذ يحيط علمًا بأنشطة التجارة البينية الإسلامية المتزايدة لتعزيز وتيسير وتمويل التجارة منذ اعتماد القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية من مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وإذ يؤكد مجددا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك المنعقدة في الفترة من 18–21 نوفمبر 2013 في اسطنبول، بتركيا؛

وإذ يقر بالنتيجة المميزة للاجتماع السادس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية الإسلامية الذي عقد في مراكش، المملكة المغربية، يومي 3 و4 فبراير 2014؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الانعقاد الناجح والتوصيات بعيدة الأثر للاجتماع الأول للشبكة الشاملة لأجهزة تنشيط التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 17 و18 مارس 2014؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل زيادة حجم التجارة البينية الإسلامية؛

وإذ يشيد أيضاً بدور المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء) في مجال تنشيط التجارة البينية الإسلامية بما يتفق مع ولايته، وتنظيم الأنشطة المتنوعة بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى؛

وإذ يعرب عن ارتياحه للزيادة المطردة في مستوى التجارة البينية الإسلامية التي بلغت نسبتها 18.45% عام 2012؛

وإذ يحيط علمًا بارتياح بمختلف أعمال أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتدخلاتهم في مجال تمويل التجارة التي تضمنت موافقات تجارية إجمالية من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بلغت 4.93 مليار دولار أمريكي في عام 2013 مقابل 4.47 مليار دولار في عام 2012، والتعهدات الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي بلغت 1.8 مليار دولار في عام 2013 مقابل 1.65 مليار دولار في عام 2012؛

وإذ يشيد بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأجهزة التنشيط التجاري بها، فضلاً عن مؤسسات القطاع الخاص، في الأنشطة التجارية للمنظمة، ومنها تنفيذ وتفعيل نظام الأفضليات التجارية للمنظمة:

1- **يرحب** بنتائج الاجتماع الأول للشبكة الشاملة لأجهزة تنشيط التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما فيها توصياته التي تضمنها تقرير الأمين العام إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

2- **يجدد** دعوته للدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية المتعددة الأطراف السارية فيما بينها، لا سيما الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى العمل على توحيد تصنيف الشركات والمؤسسات التجارية وتطوير أنظمة المعلومات وإجراء العمليات التجارية إلكترونيا لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

4- **يحث** الدول الأعضاء على الإسراع بالمصادقة على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية للمنظمة، وبروتوكول التعرفة الجمركية التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية، وقواعد المنشأ، وتقديم مواعيد تنزيلاتها السنوية المحددة وقائمة المنتجات (جداول الامتيازات).

5- **يرحب** بنتائج الاجتماع السادس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية الإسلامية التي تضمَّنها تقرير الأمين العام إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين **ويؤكد مجددًا** الحاجة لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية الإسلامية.

6- **يدعو** الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في برنامج التدريب الخاص بمعايير المنتجات الحلال والتقيد بها لفائدة البلدان الأفريقية ضمن البرنامج الماليزي للتعاون الفني، المزمع عقده في ماليزيا من 20 إلى 26 أغسطس 2014.

7- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في برنامج التدريب الخاص بالبنيات الأساسية لمعايير المنتجات الحلال والتقيد بها والمزمع عقد في كوالالمبور بماليزيا يومي 8 و9 سبتمبر 2014.

ب) <u>تنمية السياحة:</u>

إذ يستذكر القرار رقم 40/3 – اق (ب) بشأن تنمية السياحة الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وعملا بأحكام إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين دولها الأعضاء؛

وإذ يؤكد مجددا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013 في اسطنبول، بتركيا؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، الذي عقد في بانجول، جمهورية غامبيا، من 4 إلى 6 ديسمبر 2013، ولا سيما الآليات المعتمدة لدعم التنمية السياحية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أيضًا توصيات اجتماع اللجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي بشأن "التنمية السياحية المستدامة في شبكة المتنزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا" الذي عقد في الدار البيضاء، المملكة المغربية، يومي 7 و8 فبراير 2012؛

وإذ يأخذ علما بالمراسلة الأخيرة الواردة من الجمهورية التونسية والتي تفيد تعذر استضافتها معرض منظمة التعاون الإسلامي الثاني للسياحة؛

وإذ يرحب بنتائج منتدى السياحة الثاني للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 16 و17 ديسمبر 2013؛

وإذ يرحب أيضًا بنتائج المؤتمر الرابع للسياحة الصحية في الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة مشهد، جمهورية إيران الإسلامية، يومي 26 و27 نوفمبر 2013؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في مجال السياحة،

وإذ يشيد أيضاً بمساهمة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنمية القطاع السياحي، ألا وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)؛

ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وإذ يرحب بعرض جمهورية النيجر استضافة المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة في عام 2015؛

وإذ يعرب أيضا عن تقديره لجمهورية إندونيسيا لاستضافتها المنتدى الإسلامي الدولي الأول حول السياحة الإسلامية في جاكرتا بإندونيسيا يومي 2 و 3 يونيو عام 2014؛ وإذ يرحب بمبادرة جمهورية جامبيا لعقد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة على هامش المنتدى:

1- **يأخذ علما** بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته الثامنة، التي عقدت في بانجول، غامبيا، من 4-6 ديسمبر 2013 ، بشأن تنمية السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مرفق) **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ أحكامه.

2- **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تسهيل حركة السياح من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات لمواطني الدول الأعضاء.

3- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة بفعالية في المؤتمر الخامس للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية المزمع عقده في مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في نوفمبر 2014.

4- **يحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المنتدى الإسلامي الدولي الأول حول السياحة الإسلامية، المزمع عقده في جمهورية إندونيسيا في عام 2014.

5- **يرحب** بقرار المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة بشأن مقترح الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخاص بإنشاء مركز التراث للبلدان الإسلامية، **ويدعو** إرسيكا والإيسيسكو إلى تنفيذ الجوانب البارزة لهذا المقترح.

6- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة المزمع عقده في نيامي، جمهورية النيجر، في عام 2015.

تطوير النقل والمواصلات:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة للقرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9–11 ديسمبر 2013، فيما يتعلق بمشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛

وإذ يؤكد مجددا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك المنعقدة في الفترة من 18–21 نوفمبر 2013 في اسطنبول، بتركيا؛

وإذ يؤكد مجددًا أهمية التعاون القائم بين المنظمة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بشأن تنفيذ مشروع خط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛

وإذ يحيط علمًا باكتمال مرحلة دراسات الجدوى المتعلقة بالحلقات المفقودة في محور دكار جيبوتي، وبالحاجة لأن تكمل الدول الأعضاء المعنية دراسات التصميم المفاهيمية للحلقات المفقودة على خط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛

وإذ يشيد بعرض صندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشاريع تغطي القطاعات الوطنية على طول خط السكة الحديد بين دكار وبورسودان؛

وإذ يشيد أيضًا بعرض الحكومة التركية تقديم الدعم اللازم لأصحاب المشاريع من الدول الأعضاء في المنظمة في شكل تقديم مشورة الخبراء والتدريب على العناية الواجبة؛

1- **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى إيلاء مزيد من الأهمية لتنمية شبكات نقل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك شبكات المرافئ وخطوط النقل الجوي والبري والبحري.

2- **يجدد** دعوته لدول المنظمة المعنية لإدراج القطاعات الوطنية ذات الصلة على طول خط السكة الحديد في خطط التنمية الوطنية فيها وتقديم الوثائق ذات الصلة بما ييسر حشد المنظمة وشركائها في التنمية للدعم اللازم من خلال عقد الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة حول المشروع وفقًا لتوصية مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين.

3- **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها للنظر في إمكانية تقديم الدعم الفني والتمويلي للدول الأعضاء المعنية في إعداد دراسات الجدوى للقطاعات الوطنية من المشروع.

ج) **إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان**

إذ يؤكد مجددًا القرارات السابقة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، ولا سيما القرار الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي السادس حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، من 3 إلى 6 أكتوبر 2011؛

وإذ يؤكد مجددا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013 في اسطنبول، بتركيا؛

وإذ يستذكر نتائج مختلف ندوات وحلقات عمل واجتماعات فريق الخبراء بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي التي نظمتها مختلف الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها؛

وإذ يحيط علمًا بأن اقتران انخفاض الإنتاجية الزراعية وانعدام الأمن الغذائي لا يزالان يشكلان تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا خطيرًا للأسر وصانعي السياسات في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يعرب عن انشغاله إزاء وجود 30 من الدول الأعضاء في المنظمة بين بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض؛

وإذ يكرر دعوته السابقة للدول الأعضاء في المنظمة لمزامنة خطط التنمية الزراعية الوطنية فيها مع أولويات المنظمة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

وإذ يجدد الدعوة للدول الأعضاء في المنظمة لتخصيص ما لا يقل عن 6٪ من ميزانياتها الوطنية لبرامج الأمن الغذائي؛

وإذ يؤكد مجددًا على ضرورة تضافر الجهود والتنسيق وتنفيذ جميع برامج الأمن الغذائي للمنظمة، بما في ذلك البرامج القُطرية والإقليمية؛

وإذ يشير إلى قراراته السابقة التي تشيد بعرض جمهورية كازاخستان استضافة مؤسسة الأمن الغذائي للمنظمة في أستانا، جمهورية كازاخستان؛

وإذ يستذكر اعتماد النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من قبل مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وإذ يحيط علمًا بتوقيع تسعة عشر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كوناكري، جمهورية غينيا، في 10 ديسمبر 2013؛

وإذ يؤكد دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حديثة العهد، باعتبارها إحدى المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي؛

وإذ يعرب عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية على مبادرته لتقديم المساعدة الفنية لتعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا، كازاخستان:

1- **يشيد** بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن.

2- **يجدد** دعوته للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومنظمات القطاع الخاص لإيلاء الأولوية للاستثمار الزراعي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا في الدول الأعضاء المحتاجة في منظمة التعاون الإسلامي.

3- **يدعو** الأمين العام إلى متابعة تنفيذ هذا القرار.

د) <u>خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن</u>

إذ يشير إلى القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يشير أيضا إلى مختلف القرارات الصادرة عن الكومسيك، لاسيما القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013م في اسطنبول، بتركيا؛

وبموجب أحكام خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بأنشطة اللجان التوجيهية ولجان مشروع خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد أيضا بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن تنفيذا ناجعا؛

وإذ يعرب عن تقديره لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإرسال بعثاتها المعنية بتحديد المشاريع إلى موزمبيق وأوغندا في مارس 2014 من أجل متابعة مشاريع القطن المعتمدة في إطار خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي:

1- **يحث** الدول الأعضاء على إعادة تقديم مشاريعها في مجال القطن المعتمدة بموجب خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي بصيغة شاملة ومقبولة مصرفيًا وإظهار اهتمام عميق بالمشاريع الجديدة التي يجري تحديدها لتعزيز التعاون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

2- **يدعو** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى تشجيع مشاريعهم لبناء القدرات في قطاع القطن والقطاعات ذات الصلة بالقطن في الدول الأعضاء المنتجة للقطن.

هـ) <u>العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية</u>

إذ يشير إلى القرار رقم 40/3- اق بشأن قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أحكام إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل؛

وإذ يرحب بالإجراءات التي اتخذتها حكومة أذربيجان بشأن مقترح إنشاء مركز عمل منظمة التعاون الإسلامي في باكو الذي اقترحه فخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان؛

وإذ يرحب أيضًا بعرض جمهورية أذربيجان استضافة الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في باكو يومي 17 و18 يونيو 2014؛

وإذ يرحب كذلك بعرض جمهورية إندونيسيا استضافة المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل في إندونيسيا في عام 2015:

1- **يدعو** جميع الدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية بشأن العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية للمشاركة الفاعلة في الاجتماع الأول للجنة المزمع عقده في باكو، جمهورية أذربيجان، يومي 17 و18 يونيو 2014م.

2- **يحث** الدول الأعضاء على تنفيذ مختلف البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وتنمية المهارات، وتنظيم المشاريع الحرة والحماية الاجتماعية.

و) <u>أحكام عامة</u>

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل على كل بند فيه من (أ) إلى (و) إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين.

{}{}{}{}

قرار رقم 41/2- اق

بشأن

بشأن تنمية القطاع الخاص وتنظيم المشاريع الحرة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الحادية والأربعين (دورة: استشراف مجالات التعاون الإسلامي) في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 يونيو 2014م؛

بموجب الأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العشري للمنظمة المتعلقة بضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يشير أيضا إلى مختلف القرارات الصادرة عن الكومسيك، لاسيما القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013م في اسطنبول، بتركيا، من أجل تعزيز التعاون لتنمية القطاع الخاص؛

وإذ يرحب بنتائج الجلسة الوزارية لتبادل الآراء بعنوان "تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" التي عقدت على هامش الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها فرقة عمل منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي عقدت اجتماعها السادس والأخير في بانكوك، مملكة تايلاند، من 15 إلى 17 أغسطس 2008، ولا سيما خطتها الإستراتيجية لتعزيز وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يحيط علمًا بنتائج الاجتماع السادس عشر لمنتدى القطاع الخاص الذي عقد في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 19 و20 مارس 2014؛

وإذ يدرك الأنشطة المتنوعة للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في مجال تعزيز الاستثمار وتمكين المرأة ومشاريع الشباب، ومنها تدخلاته التجارية التراكمية التي بلغت 2.59 مليار دولار أمريكي في عام 2013؛

وإذ يحيط علمًا بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ولا سيما في مجال تنشيط التجارة وتنظيم المعارض التجارية المتخصصة ومنتديات الأعمال وحلقات العمل الخاصة ببناء القدرات؛

وإذ يقر بدور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الرغبة الجماعية لأن تصل التجارة الإسلامية البينية إلى 20% بحلول عام 2015؛

وإذ يرحب بقرار الاجتماع السادس عشر لمنتدى للقطاع الخاص بالاستفادة من اتفاقيات تنشيط التجارة القائمة داخل المنظمة وسبل التمويل التجاري المتعددة لمؤسسات المنظمة ذات الصلة لزيادة التبادلات التجارية والحصول على الائتمانات الصغيرة؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع السادس عشر لمنتدى القطاع الخاص في الشارقة، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وتوصياته بعيدة الأثر؛

1- **يرحب** بتعهد القطاع الخاص تكثيف دوره في مجال الدعم والشراكة مع القطاع العام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تطوير الخطط والبرامج والتشريعات الوطنية فضلاً عن تنفيذها وذلك للاستفادة من الخبرات العريقة للقطاع الخاص وقدرته على توفير فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها.

2- **يشيد** بالقطاع الخاص لتنفيذه الإستراتيجية المعتمدة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما إنشاء آليات للتشبيك وتبادل الخبرات بين الجهات الاقتصادية الفاعلة المختلفة في هذا القطاع مثل صناعة الأغذية الزراعية، وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، والتمويل الاجتماعي.

3- **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، وبصورة خاصة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، إلى تكثيف جهودها في دعم وتمكين سيدات الأعمال في البلدان الإسلامية.

4- **يثني** على الجهود الجارية لدمج وتوحيد أنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تدير صناديق مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- **يحث** الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسسات القطاع الخاص بها على المشاركة في المعارض التجارية الوطنية والمعارض المتخصصة التي تنظمها الدول الأعضاء، وذلك تمشيًا مع الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادية والفني والتجاري؛ واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنظمة (1977).

6- **يدعو** جميع الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة الفعالة في جميع أنشطة المنظمة التي يشارك فيها القطاع الخاص.

7- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 41/3- اق

بشأن

الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الحادية والأربعين (دورة: استشراف مجالات التعاون الإسلامي) في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 يونيو 2014م؛

بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع أنشطة زيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي البيني؛

وإذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1- اق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس، ليبيا، من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يستذكر أيضًا برنامج العمل العشري الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، يومي 7 و8 ديسمبر 2005م، ولا سيما تركيزه القوي على ضرورة إنشاء صندوق خاص وبرنامج اقتصادي إقليمي من أجل مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التصدي لتحدياتها التنموية؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يشير إلى قرارات الكومسيك، لاسيما القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013م في اسطنبول، بتركيا، من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر؛

وإذ يؤكد مجددًا كذلك أهداف الصناديق الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي والبرامج الاقتصادية الإقليمية بدعم وإكمال الجهود الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة في التصدي للتحديات الهامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تعزيز التضامن الإسلامي البيني؛

واقتناعًا منه بأن التدخلات في إطار مختلف صناديق المنظمة وبرامجها، ولا سيما صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا، كان لها آثار إيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

إذ يؤكد مجددًا القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م، ولا سيما ما يتعلق منها بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لوصول إجمالي تدخلات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في إطار مشاريع التخفيف من حدة الفقر إلى 1.86 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يستذكر أنه كان قد طلب من الدول الأعضاء زيادة التزاماتها لفائدة الصندوق وسدادها؛

وإذ يرحب بمبادرة الصندوق الرامية إلى إنشاء ثلاثة برامج جديدة، هي برنامج التعليم الأساسي للفقراء، وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء، ومبادرة الأعمال التجارية الاجتماعية؛

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لمشاريع الصندوق في برامجها الإنمائية الوطنية.

2- **يحث** الدول الأعضاء على دفع مساهماتها المقررة في الصندوق لتوسيع أنشطته بقصد التخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، وكذا تطوير إستراتيجيته الثانية (2013-2015) وفقًا للمواضيع الرئيسية الحالية في الدول الأعضاء والمتمثلة في التخفيف من حدة الفقر والبرامج الخاصة من قبيل برامج تشغيل الشباب.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على التعامل مع الصندوق في إطار مبادراتها للمسؤولية الاجتماعية للشركات لغرض تعبئة الموارد للصندوق.

أ) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

إذ يؤكد مجددًا القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يستذكر القرار رقم 37/42- س الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبيه، جمهورية طاجيكستان، من 18 إلى 20 مايو 2010م، بشأن وضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار موافقة مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان، من 28 إلى 30 يونيو 2011م على خطة العمل للتعاون مع آسيا الوسطى؛

وإذ يأخذ علمًا بنتائج الاجتماع الأول للجنة التنفيذية المعنية بالخطة الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في 18 أكتوبر 2011؛

وإذ يحيط علمًا كذلك بنتائج حلقة العمل حول "نماذج الشراكة القُطرية مع آسيا الوسطى" التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك والوكالة التركية للتنسيق والتعاون (تيكا) يومي 22 و23 فبراير 2012 في أنقرة، الجمهورية التركية؛

وإذ يأخذ علمًا كذلك بنتائج حلقة عمل محافظي البنك الإسلامي للتنمية من آسيا الوسطى بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى التي عقدت في دوشنبيه، جمهورية طاجيكستان، يوم 20 مايو 2013؛

وإذ يحيط علمًا أيضًا بمختلف البرامج والمشاريع التي أعلنت عنها مؤسسات المنظمة، وهي مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى:

1- **يطلب** من الأمين العام مواصلة التنسيق مع جميع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة بغية تسهيل انعقاد منتدى الاستثمار في آسيا الوسطى.

2- **يجدد** دعوته للدول الأعضاء في آسيا الوسطى للاستجابة لمسعى الأمانة العامة وتسليم وثائق مشاريعها ذات الصلة بموجب الخطة.

3- **يحث** الدول الأعضاء من منطقة آسيا الوسطى على اعتماد الترتيبات اللازمة لإطلاق البرامج المنصوص عليها بالتنسيق مع الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة.

4- **يدعو** البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة تقديم الدعم الاستشاري وغيره من أشكال المساعدة الأخرى من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية في آسيا الوسطى، ويشيد بالتعاون القائم بين البنك الإسلامي للتنمية وجمهورية كازاخستان في إطار إستراتيجية الشراكة القُطرية للبنك، ولا سيما في مجال الصيرفة الإسلامية.

ب) <u>البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا</u>

عملاً بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العشري للمنظمة بشأن تعزيز الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يستذكر أحكام القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م، ولا سيما البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

وإذ يحيط علمًا بارتياح باستكمال مرحلة الموافقة على البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في نوفمبر 2012 التي تعهدت بموجبها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم 5.01 مليار دولار أمريكي لتمويل 480 مشروعًا في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أن التنفيذ الناجح للمشاريع المعتمدة سيكون له أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، مما يعزز من التعاون والتضامن الإسلامي البيني؛

وإذ يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتشاور مع الدول الأعضاء في المنظمة لتقييم تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بهدف الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن وتأسيس برنامج أقوى وأكثر تنوعًا يخلف البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لإعداد مقترح الجزء الثاني من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا:

1- **يدعو** الأمين العام إلى تكثيف المشاورات مع الدول الأعضاء المعنية ومؤسسات لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، ومنها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لتقييم الإنجازات التي تحققت في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وتطوير الجزء الثاني منه في إطار الاستفادة من البرامج الإقليمية لتسريع التكامل الاقتصادي للمنظمة.

2- **يدعو** مجددًا الدول الأعضاء ومؤسساتها الإنمائية والشركاء الدوليين لتقديم الدعم والمساهمة في وضع الجزء الثاني من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

ج) <u>أحكام عامة</u>

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 41/4- اق

بشأن

تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الحادية والأربعين (دورة: استشراف مجالات التعاون الإسلامي) في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 يونيو 2014م؛

إذ يستذكر وثيقة الرؤية الجديدة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بعنوان "تفعيل التعاون: إستراتيجية الكومسيك من أجل بناء عالم إسلامي متعاضد" التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، يومي 14 و15 أغسطس 2012؛

وإذ يحيط علمًا بالبيان الختامي للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (دورة التحديات الجديدة والفرص المتنامية)، التي عقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يومي 6 و7 فبراير 2013، ولا سيما فيما يتصل بالشؤون الاقتصادية؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ولا سيما التزامه الراسخ بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة بالكومسيك، ولا سيما القمة الاقتصادية للكومسيك عام 2009، والدورة التاسعة والعشرون للكومسيك؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة تركيا لدعمها المتواصل للكومسيك ومكتب تنسيقها من أجل تنسيق شؤونها وإدارتها على نحو فاعل؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك وبرامجها ومشاريعها في مجالات التجارة والزراعة والنقل والاتصالات والسياحة والمال والتخفيف من وطأة الفقر وتنمية القطاع الخاص لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بتنفيذ استراتيجية الكومسيك من خلال عقد اجتماعات فرق عمل الكومسيك بنجاح وتمويل وتفعيل مشاريع التعاون في إطار الدعوة للمشروع الأول ضمن آلية إدارة دورة المشاريع؛

وإذ يشيد بأنشطة مكتب تنسيق الكومسيك ومختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، لا سيما مركز أنقرة، ومركز الدار البيضاء، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1- **يطلب** مجددا من الدول الأعضاء زيادة جهودها لتنفيذ قرارات الكومسيك بما فيها قرارات الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك (رقم OIC/COMCEC/29-13/RES) كما أرفقت بقرارات الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن القضايا الاقتصادية.

2- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 41/5- اق

بشأن

المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الحادية والأربعين (دورة: استشراف مجالات التعاون الإسلامي) في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 يونيو 2014م؛

عملاً ببرنامج العمل العشري الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في دورته الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ولا سيما التزامه الراسخ بتسريع وتيرة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة والتعاون الفعال مع المنظمات الدولية والإقليمية؛

وإذا يؤكد مجددًا القرار OIC/CFM-40/2013/ECO/RES بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م، ولا سيما تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإلى الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء؛

وإذ يشيد بمختلف مبادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ودعم تنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) **<u>تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:</u>**

إذ يُعرب عن تقديره للمساعدات الإنسانية والتنموية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة في صورة برامج لبناء القدرات وبرامج إنسانية وإنمائية وفقًا لقراراته السابقة؛

وإذ يحيط علمًا بالأهمية المتزايدة لحشد الدعم المالي والفني الخارجي في مواجهة التحديات الإنمائية، مثل الفقر ونقص الأمن الغذائي وانخفاض القدرات الصناعية وأوجه قصور البنى التحتية وغيرها؛

واقتناعًا منه بأن المساعدة الإنمائية من الدول الأعضاء الشقيقة والصديقة في منظمة التعاون الإسلامي تعزز التضامن الإسلامي وترسخ حضور المنظمة المتنامي باعتبارها أكبر منبر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

وإدراكًا منه للحاجة إلى توسيع هذا التعاون إلى شركاء آخرين في الدول غير الأعضاء في المنظمة ضمن إطار القيم الدولية المشتركة للمنظمة والتعاون الاقتصادي الثلاثي؛

أ-1 المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع؛

وإذ يشجب النزعة الانفصالية العدوانية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان التي تلاها عدوان واحتلال أرمينيا لزهاء 20% من أراضي أذربيجان، ما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي؛

ووعيًا منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان داخل أراضيها التي تحتلها أرمينيا حاليًا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يرحب مع التقدير بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وإذ يشدد على أنه مع الجهود والإنجازات التي أحرزتها جمهورية أذربيجان في حل مشاكل النازحين واللاجئين، لا تزال الحاجة قائمة لتقديم المساعدة الفنية والمالية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية:

1- **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية مد حكومة أذربيجان بالمساعدة المالية والفنية بغية تنفيذ المشاريع الإنمائية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للنازحين.

2- **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

أ-2 المساعدة الاقتصادية لجمهورية بنين:

إذ يقر طلب فخامة رئيس جمهورية بنن من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التبرع بشتلات ومدخلات زراعية محسَّنة لبنن بهدف تشجيع تشغيل الشباب في مجال إنتاج الحبوب ومعالجة معوقات الأمن الغذائي الوخيمة الحالية في البلاد؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار إطلاق حكومة بنن لمشروع يهدف إلى تجهيز وإعادة تأهيل وبناء مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني اللازمة لتحقيق التوظيف المدر للدخل بين الشباب في بنين:

1- **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة ومنظمات التمويل الوطنية والمتعددة الأطراف المعنية وكذلك مؤسسات المنظمة دعم تنفيذ مشروع "تجهيز مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني في 120 يومًا".

2- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها التبرع لحكومة بنن بشتلات ومدخلات زراعية محسَّنة بهدف تشجيع تشغيل الشباب في مجال إنتاج الحبوب وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

أ-3 المساعدة الاقتصادية لجمهورية كوت ديفوار:

إذ يستذكر قرارات المنظمة السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جمهورية كوت ديفوار؛

وإذ يرحب بالتقدم المطرد والإنجازات التي حققتها كوت ديفوار في السنوات الأخيرة في النهوض بعملية التعافي الاقتصادي وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، ولاسيما زيادة التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يحيط علمًا بنتيجة اجتماع الفريق الاستشاري المعني بتمويل خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار المنعقد في باريس، فرنسا يومي 4 و5 ديسمبر 2012؛

وإذ يرحب بتعهد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم مليار دولار دعمًا لتنفيذ المشاريع المشتركة في إطار خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار على مدى 4 سنوات (2013-2016)؛

1- **يطلب** من الدول الأعضاء في المنظمة ومنظمات التمويل الوطنية والمتعددة الأطراف المعنية وكذلك مؤسسات المنظمة دعم تنفيذ المشاريع في إطار خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار.

أ-4 المساعدة الاقتصادية لاتحاد جزر القمر:

إذ يستذكر قرارات المنظمة السابقة بشأن المساعدة الاقتصادية إلى اتحاد جزر القمر التي دعت فيها الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الفعالة إلى اتحاد جزر القمر من خلال تزويده باحتياجاته المادية والاقتصادية والبشرية والمالية بهدف التنفيذ الفعال لبرامجه التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ يحيط علمًا بمنح حكومة جزر القمر الأولوية لتعزيز قدرات صاحبات المشاريع الحرة ووضع برنامج وطني لتعزيز المشاريع النسائية في اتحاد جزر القمر؛

1- **يهيب** بالدول الأعضاء في المنظمة ومنظمات التمويل الوطنية والمتعددة الأطراف المعنية وكذلك مؤسسات المنظمة دعم تنفيذ الخطة الرئيسية "بشأن تنمية المشاريع النسائية في اتحاد جزر القمر"؛

2- **يجدد** دعوته إلى الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية بالاستمرار في تقديم المساعدة إلى اتحاد جزر القمر لتمكينه من مواصلة سعيه لتحقيق أهدافه التنموية.

أ-5 المساعدة الاقتصادية لجمهورية غينيا:

إذ يستذكر القرار رقم 36/11 – س بشأن الوضع في غينيا الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبيه، جمهورية طاجيكستان، من 18-20 مايو 2010؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في جمهورية غينيا منذ سنوات عديدة؛

وإذ يشيد بالدور السياسي الذي تضطلع به جمهورية غينيا في صون السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في سيراليون، وليبيريا، وغينيا بيساو؛

وإذ يشدد على ضرورة إحلال الأمن الدائم والتنمية في جمهورية غينيا:

1- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم دعمها لحكومة غينيا في تعزيز جهود المصالحة والوحدة الوطنية والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي.

2- **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والشركاء الإنمائيين تقديم المساعدة المالية والفنية والمادية لإعادة بناء الاقتصاد وإعادة تأهيل غينيا.

3- **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت دعمها السياسي والمادي لحكومة غينيا.

أ-6 المساعدة الاقتصادية للصومال

إذ يستذكر قرارات المنظمة السابقة بشأن المساعدة الاقتصادية إلى الصومال، ولاسيما القرار 40/6- اق بشأن المساعدة الاقتصادية إلى الصومال الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، التي عُقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، من 9 إلى 11 ديسمبر 2013م؛

وإذ يؤكد أهمية دعم جهود الحكومة الفيدرالية في الصومال نحو تعزيز البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتنفيذ الفعال لبرامجها الاجتماعية والاقتصادية وإستراتيجيتها التنموية؛

وإذ يقر بالتقدم المطرد في الصومال على مدى السنوات المنصرمة والحاجة إلى استمرار دعم جهود الحكومة الصومالية الفيدرالية لترسيخ الأمن والسلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة حكم القانون في البلاد؛

وإذ يرحب بالجهود المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في وضع مشروع مشترك لتقديم المساعدة الرامية إلى تحسين سبل العيش والانتعاش الاقتصادي في الصومال من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

وإذ يرحب كذلك بتقديم حكومة الصومال لمشروع بناء وتجهيز مرفق للتدريب المهني للشباب الصومالي؛

وإذ يحيط علمًا بالنداء المشترك من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الصومال بهدف حشد الدعم للمشروع المشترك للصومال بالتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

وإذ يحيط علمًا مع التقدير بنتيجة الجلسة الخاصة حول المشروع المشترك لمنظمة التعاون الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدت على هامش المعرض العربي الأول للتنمية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب في الدوحة، دولة قطر، في 20 فبراير 2014؛

وإذ يحيط علمًا مع الارتياح بالمساعدة التي قدمتها العديد من دول المنظمة ومؤسساتها حتى تاريخه إلى الصومال؛

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لجهوده المستمرة لحشد الدعم الدولي للصومال:

1- **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها ومنظمات التمويل الوطنية والمتعددة الأطراف المعنية وكذلك مؤسسات المنظمة والوكالات التطوعية بالاستمرار في تقديم كافة أنواع المساعدة لتحقيق الأهداف الموضوعة في المستقبل المنظور.

2- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة وكذلك شركائها إلى تقديم الدعم لتنفيذ مشروع بناء وتجهيز مرفق للتدريب المهني للشباب الصومالي.

ب) <u>تقديم المساعدة الاقتصادية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي</u>

<u>ب-1 المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:</u>

إذ يستذكر جميع القرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تقديم المساعدة لشعب كشمير، ولا سيما القرار 30/23-اق الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الثلاثين؛

وإذ يعرب عن بالغ تعاطفه مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين عانوا من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية جراء الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب آسيا في 8 أكتوبر 2005؛

وإذ يعرب أيضًا عن امتنانه لمساعدات المجتمع الدولي ومساهماته وتعهداته، ولا سيما الدول الأعضاء، لدعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال، مما يؤكد روح التضامن الإسلامي والتعاون في مواجهة تحديات الكوارث الطبيعية غير المسبوقة؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه البالغ للمساعدات المقدمة إلى أبناء الشعب الكشميري من بعض الدول الأعضاء والهيئات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

1- **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير، لا سيما إنشاء الصندوق الاستئماني الخاص لمساعدة الكشميريين، والتركيز على احتياجات شباب كشمير في مجال التعليم العالي من خلال توفير المنح الدراسية للشباب الكشميري في الكليات المهنية والتدريب المهني وتوفير فرص العمل.

2- **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته جراء زلزال أكتوبر 2005 المدمر.

3- **يحث** المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية في العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم التمويل والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار الجارية في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

4- **يناشد** الدول الأعضاء المساهمة، حيثما كان ذلك ممكنًا، في إعادة تأهيل المتضررين من كارثة الزلزال من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث تضررت العديد من وسائل كسب العيش أو دمرت.

5- **يناشد** أيضًا الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

ج) **أحكام عامة**

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول بنديه (أ) و(ب) إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين.

{}{}{}{}

HC/14/CONF/CFM41/ECO-RES41.DOC
ADHAM

منظمة التعاون الإسلامي

OIC/8-ICTM/2013/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرار بشأن
تنمية السياحة بين الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي
صادر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة
باجول، جمهورية غامبيا
1- 3 صفر 1435 هـ
الموافق 4 - 6 ديسمبر 2013

قرار بشأن تنمية السياحة بين الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المنعقد في دورته الثامنة في الفترة من 1 إلى 3 صفر 1435هـ، الموافق 4 – 6 ديسمبر 2013م، في بانجول بجمهورية غامبيا؛

إذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي أقر بموجبه القرار رقم : 8/1 ـ إق الصادر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والتي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

إذ يشير إلى برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2005م؛

وإذ يؤكد مجددا إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي أقرته الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في دمشق بالجمهورية العربية السورية في الفترة من 25 إلى 28 جمادى الثاني 1429هـ، الموافق 29 يونيو– 2 يوليو 2008م؛

وإذ يؤكد كذلك القرارات الصادرة عن مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية خاصة منها القرار رقم: 39/5– إق الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق 15 – 17 نوفمبر 2012م؛

وإذ يستذكر كذلك القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة؛

وإذ يقر بأن السياحة تضطلع بدور مركزي في تعزيز التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأمم وتسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين وفي تعزيز التفاهم الدولي؛

وإذ يؤكد مجددا ارتباط السياحة المستدامة باستراتيجيات وسياسات القضاء على الفقر باعتبارها عاملا مساهما في تحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يعرب عن تقديره لجمهورية إندونيسيا وماليزيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية للأدوار البارزة التي تضطلع بها كمراكز اتصال، ولجهودها في تعزيز عملية تيسير الأنشطة السياحية والتسويق السياحي والبحوث والتدريب في المجال السياحي؛

وإذ يشيد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافتها الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لإعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ الوثيقة الإطارية المتعلقة بالسياحة، والذي عقد في طهران يومي 12 و 13 يونيو 2012م؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة تركيا لتنظيمها الاجتماع الأول لمنتدى القطاع الخاص المشترك لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك، الذي عقد في إزمير بتركيا يومي 7 و8 ديسمبر 2012م، ولاستضافتها لبرنامج تدريبي لفائدة مديري الفنادق ووكالات الأسفار في الدول الأعضاء في المنظمة في مدينة أنطاليا في الفترة من 16 إلى 20 أبريل 2013؛

وإذ يسجل، مع التقدير، العمل الذي تقوم به المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) والإسيسكو، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

وإذ يشيد بالتنظيم الناجح للندوة الدولية حول "تاريخ الحضارة الإسلامية في شرق أفريقيا" التي نظمها إرسيكا بالتعاون مع هيئة المحفوظات والسجلات الوطنية في سلطنة عمان وجامعة زنجبار في زنجبار بتنزانيا في الفترة من 3 إلى 6 سبتمبر 2013م، وكذا بإصدار عدد من الكتب المرجعية وتنظيم مؤتمرات في مجال الثقافة والتاريخ والفنون والحرف والتراث الثقافي في العالم الإسلامي، والناتجة عن مختلف البرامج ومشاريع البحوث؛

وإذ يسجل، مع التقدير، إصدار إرسيكا لألبوم الأعمال الفائزة بجائزة مسقط الدولية للإبتكار والإبداع في الحرف اليدوية، والمجلد الوثائقي بعنوان "السياحة والحرف اليدوية في العالم الإسلامي" والذين يقدمان دراسة تقييمية لآفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعلاقة بين السياحة والحرف اليدوية في حوالي 50 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بإصدار تقرير بعنوان "السياحة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات" والذي أعده مركز أنقرة؛ **وإذ يأخذ علما**، مع التقدير، بمبادرة مركز أنقرة لوضع برامج بناء القدرات في مجال السياحة في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتأهيل والتدريب المهني؛

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها مركز الدار البيضاء للترويج للأنشطة والبرامج السياحية، وخاصة تعاونه مع المنظمة العالمية للسياحة في تنسيق عملية تنفيذ المشروع الإقليمي بشأن "التنمية السياحية المستدامة في إطار شبكة المنتزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا"؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للتنظيم الناجح للمؤتمرين الثالث والرابع للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية في مدينة مشهد بإيران على التوالي في 18 و19 ديسمبر 2012م، و26 و27 نوفمبر 2013م؛

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للجهود التي تبذلها الأيسيسكو لتعزيز الثقافة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة ما يتعلق بتنظيمها ورعايتها للجائزة السنوية لعاصمة الثقافة الإسلامية؛

وإذ يأخذ علما بالتقرير المرحلي حول تنفيذ الوثيقة الإطارية التي أقرها الاجتماع الثالث للجنة التنسيق بشأن السياحة، وبأوراق عمل كل من إرسيكا ومركز أنقرة ومركز الدار البيضاء والإيسيسكو، والتي قدمت للمؤتمر، بالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء خلال مداولاتها؛

وإذ يشيد بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لدعمها الدؤوب ومساعدتها القيمة للمؤتمر؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1. **يعتمد** آلية ومعايير اختيار عاصمة السياحة الإسلامية ويعهد للجنة التنسيق والأمانة العامة مهمة الاختيار للجائزة.
2. يدعو إرسيكا إلى تنفيذ آلية ومعايير منح ختم التميز لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الحرف اليدوية.
3. **يرحب** بمقترح الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول إنشاء "مركز التراث للبلدان الإسلامية"، ويدعو إرسيكا والأيسيسكو إلى تنفيذ العناصر البارزة لهذا المقترح.
4. **ينتخب** الدول الأعضاء التالية لتشكيل عضوية لجنة التنسيق المكونة من تسعة أعضاء للفترة من 2013 إلى 2017م:

أ) المملكة العربية السعودية

ب) جمهورية العراق

ج) ماليزيا

د) الجمهورية التركية

ه) جمهورية السنغال

و) جمهورية أوغندا

ز) دولة فلسطين

ح) جمهورية غامبيا

ط) جمهورية نيجيريا الاتحادية

5. **يرحب** بعرض جمهورية غامبيا استضافة الاجتماع الرابع للجنة التنسيق في 2014م، وذلك لتمكين اللجنة من مواصلة عملها في إعداد الخطط والبرامج لضمان تنفيذ الوثيقة الإطارية بشأن السياحة، ورفع تقرير في هذا الشأن ،عن طريق الأمين العام، إلى الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

6. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكيانات القطاع الخاص التابعة لهذه الدول إلى تشجيع السياحة الإسلامية البينية، وذلك من خلال المشاركة بشكل فاعل في الاجتماع الثاني للمنتدى المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك حول سياحة القطاع الخاص، والمقرر عقده في اسطنبول بتركيا يومي 16 و17 ديسمبر 2013م.

7. **يأخذ علما** بأنشطة إرسيكا المتعلقة بدراسة التراث العمراني الإسلامي وتدوينه، وبإسهام هذا المركز في هذا الشأن في تعزيز المعرفة والمعلومات خدمة للسياحة الثقافية، وبتعاونه مع الهيئات الدولية المعنية؛ ويشيد بقاعدة البيانات المتعلقة بالتراث العمراني الإسلامي التي يرعاها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان، رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية؛ ويدعو الدول الأعضاء التي لم تزود بعد إرسيكا بالمعلومات والبيانات اللازمة حول مواقعها وآثارها الإسلامية أن تبادر إلى ذلك، وأن تعين مراكز اتصال لكل منها للتعاون بصورة مستمرة مع وحدة المركز المعنية بقاعدة البيانات.

8. **يرحب** بعرض الجمهورية التونسية استضافة المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي ستشترك في تنظيمه كل من وزارة السياحة بالجمهورية التونسية ومركز الدار البيضاء، والمقرر تنظيمه في الفترة من 23 إلى 26 أبريل 2014؛ ويحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

9. **يأخذ علما** باستضافة كلٍ من جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، على التوالي، للمعرضين السياحيين الثالث والرابع للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عامي 2016 و2018.

10. **يرحب** بالترتيبات التي يجريها مركز الدار البيضاء لتنظيم معرض منظمة التعاون الإسلامي الأول للحج والعمرة، بالتشارك مع شركة المدينة الدولية للمعارض، في الفترة من 16 إلى 20 نوفمبر 2014 في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية،؛ ويحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

11. **يرحب** أيضاً بالعرض المقدم من جمهورية إندونيسيا لتنظيم مؤتمر حول سياحة الشريعة في إندونيسيا في عام 2014، **ويحث** الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

12. **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة في المشروع الإقليمي حول التنمية السياحية المستدامة في شبكة من المنتزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا، إدراج هذا المشروع في البرامج الإنمائية لكل منها والمقدمة إلى المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، وتقديم الأطر الوطنية للمشروع الخاصة بكل منها إلى الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية المعنية بالمشروع.

13. **يدعو** الدول الأعضاء المعنية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وكافة أصحاب الشأن إلى وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بغية تيسير عملية حشد الأموال اللازمة لتمويل هذا المشروع.

14. **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل وهيئات المساعدات التنموية الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنشآت التجارية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية، إلى المشاركة بفاعلية في مؤتمر المانحين الثاني وذلك لحشد الموارد لتنفيذ المشروع الإقليمي بشأن "التنمية السياحية المستدامة في إطار شبكة المنتزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا".

15. **يطلب** من الدول الأعضاء في المنظمة تقديم دعمها للجمعية الإسلامية للسياحة الصحية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتعاون معها في مساعيها الرامية إلى تشجيع السياحة الصحية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

16. **يعرب** عن صادق شكره وامتنانه لغامبيا، حكومة وشعبا، على كرم الضيافة والترتيبات الممتازة التي اتخذتها ضمانا لنجاح الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

17. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية النيجر لاستضافة الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في 2015م.

18. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

بانجول في 6 ديسمبر 2013م